

هل يدفع «جفاف الدولار» لبنان إلى تسييل ذهبه؟

7 - يوليو - 2021



بيروت - الأناضول: يعاني لبنان من أكبر أزمة اقتصادية في تاريخه، حتى أن البنك الدولي صنّف الأزمة اللبنانية ضمن أصعب ثلاث أزمات سجلت في التاريخ منذ منتصف القرن التاسع عشر. فمُنذ 2019، أدى الانهيار القياسي في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، فضلا عن سُخّ الوقود والأدوية والغلاء القياسي في أسعار السلع الغذائية، إلى فقدان المواطنين قدرتهم الشرائية. وفي 27 أغسطس/آب 2020، قدّر حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة، احتياطي النقد الأجنبي بـ19.5 مليار دولار، والاحتياطيات الإلزامية بـ17.5 مليار دولار. إلا أنه في شهر فبراير/شباط الماضي، كشف وزير المال اللبناني في حكومة تصريف الأعمال غازي وزي أن تلك الاحتياطيات المتبقية للدعم ستنفد بنهاية مايو/أيار (الماضي) ما لم يتم تقليص الدعم.

وأدت كثرة الحديث عن الاقتراب من المسّ بالاحتياط الإلزامي، إلى فتح المجال أيضاً أمام طرح أسئلة حول التصرف باحتياطي الذهب لدى المصرف المركزي، الذي كان دائماً بعيداً عن التداول. وتبلغ قيمة احتياطي لبنان من الذهب حالياً 18 مليار دولار، حسب تصريح أدلى به حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في نهاية عام 2020، لكن بلغت قيمته في نهاية النصف الأول 2021 قرابة 15 مليار دولار.

لا يعود التراجع في قيمة احتياطي الذهب إلى قيام البلاد بالسحب منها وتسييلها واستخدام النقد الأجنبي، بل مرتبط بتراجع أسعار الذهب عالمياً من متوسط 2000 دولار إلى 1800 دولار للاونصة مؤخراً.

ويبلغ وزن احتياطات لبنان من الذهب 286.8 طن، حسب بيانات «مجلس الذهب العالمي» الصادرة في الشهر الماضي، جاء خلالها في المرتبة 20 عالمياً.

وكشف النائب السابق لحاكم مصرف لبنان، غسان العياش، أن ثلثي الاحتياطي موجود في خزائن المصرف المركزي في العاصمة اللبنانية بيروت، أما الثلث المتبقي فموجود في الولايات المتحدة.

وأضاف عياش أن «التجارب أثبتت أن الولايات المتحدة لا تفرج عن الذهب العائد إلى الحكومات الأجنبية بشكل سريع، بل تأخذ وقتاً، وربما سنوات للتجاوب مع طلب استرداد الذهب». يذكر أنه ولسنين طويلة كان المس باحتياطي الذهب محظوراً، لكن في هذه الأيام، وبسبب الأزمات المتراكمة، بات هذا الموضوع محط تداول بين الخبراء. فهل يسمح القانون بالتصرف بهذا الذهب؟

أجاب العياش على هذا السؤال قائلاً أن البرلمان اللبناني، برئاسة حسين الحسيني، أصدر عام 1986 قانوناً يمنع مصرف لبنان من التصرف بالذهب.

وأضاف «خلال ذلك العام، شعر الحسيني بوجود نية لدى حاكم المصرف الراحل إدمون نعيم بالتصرف بالذهب «لكي يساهم بسد عجز الميزانية».

لهذا السبب جمع الحسيني النواب وأصدروا قانوناً يمنع التصرف بالذهب إلا بموافقة مجلس النواب. وجاء في القانون «بصورة استثنائية، وخلافاً لأي نص، يمنع منعاً مطلقاً التصرف بالموجودات الذهبية لدى مصرف لبنان أو لحسابه مهما كانت طبيعة هذا التصرف وماهيته، سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلا بنص تشريعي يصدر عن مجلس النواب».

كما أن التوافق على قانون أمس، للتصرف بالذهب ليس سهلاً، حسب عياش، بسبب وجود معارضة داخل المجتمع اللبناني لهذا الأمر.

وحتى الآن، لم تطلب أية جهة سياسية التصرف بالذهب اللبناني.

وتوافق كلام عياش مع رئيس مؤسسة «جستيسيا» الحقوقية، بول مرقص، الذي شدد على أن «حماية الذهب يجب أن تستمر في ظل غياب إدارة رشيدة في لبنان، وعدم وضع خطة حول كيفية التصرف فيه». وأكد مرقص في مقابلة أنه «لا يجب تضييع الذهب من خلال تسييله، وأن

يكون مصيره مشابها لمصير الاحتياطيات النقدية الأجنبية». والتخوف من خسارة الذهب ليس ناتجا عن تكهنات، بل جاء من تجارب سابقة مع احتياطيات لبنان المالية، حسب الخبراء.

فقد شرح عياش كيفية خسارة الاحتياطي الإلزامي في لبنان، قائلا أن «مصرف لبنان أخذ من القطاع المصرفي 80 مليار دولار، منها 15 مليار دولار كاحتياطي إلزامي». وأضاف «خسرنا منها 65 مليار دولار هدرًا، بسبب دعم الليرة اللبنانية، لذا بقي 15 مليار دولار فقط».